شیکرنەوەی هۆکارەکانی زیادبوونی خەرجی سەربازی لە عیراق لە ماوەی (١٩٩٠ - ٢٠٢٠)

تحليل اسباب تطور الإنفاق العسكري في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)

Analysis of the causes of Development of Military Expenditures in Iraq for the period (1990 - 2020)

فرست محمد عبدالله[١]، محمد سلمان محمد[٢]
[٢,١] قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، مدينة أربيل، إقليم كوردستان، عراق
Corresponding author's e-mail: farsatmohammad86@gmail.com

پوختە:

خەرجی سەربازی لە عیراق بەراورد لە گەل بەرهەمی هەمووکی ناوخۆیی رێژەیەکی زۆر بەرز پێکدەهێنێت. ئامانجی ئەم توێژینەوە بریتی یە لە ڕوونکردن و شیکردنەوەی هوکارەکانی زیاد بوونی خەرجی سەربازی لە عیراق لە ماوەی (١٩٩٠ - ٢٠٢٠). وگرنگترین ئەنجامەکانی ئەم توێژینەوەیە بریتیە لە: ئابووری عیراق بە چەندین کێشە دەورە دراوە بە هۆی ئاراستەکردنی سەرچاوە داراییەکان بۆ خەرجییە سەربازیەکان و پشتگوێ خستنی چالاکی ئابووری شارستانی وپەرەپێدانی ئابووری. پاش گۆڕینی سیستەمی سیاسی لە سالی ٢٠٠٣ خەرجییەکانی سەربازی بە شێوەیەکی بەردەوام ئاڕاستەیەکی بەرز بە خۆیانەوە بینی کە ئەمەش هۆیەکەی دەگەڕێتەوە بۆ تێکچون و ئالۆزی باری ئەمنی و سەرهەڵدانی تیرۆر لە عێراق. کەواتە مەترسی زیادبۆنی تیرۆر لە ناوچە و ناوخۆدی عیراق بە هوکار و پاڵنەری سەرەکی دادەنرێت بۆ زیادبوونی خەرجیەکانی سەربازی لەم وڵاتە. وگرنگترین پێشنیارەکان ئەمانەن: پێویستە خەرجییەکانی سەربازی بۆ ئەنجامدانی چالاکی ئابووری شارستانی ئاڕاستە بکرێن بە شێوەیەك کە زۆرترین بەرهەمی هەبێت. و ئەمەش لە ڕێگای دامەزراندنی پیشەسازی سەربازی، وبەکارهێنانی تەکنۆلوجیای پێشکەوتوو بۆ پێکەوە بەستنی کەرتی سەربازی بە کەرتی شارستانی، وکارکردن بۆ بەکارهێنانی داهاتە نەوتییەکان بۆ باشترکردنی ئابووری وبەرەو پێشبردنی تەکنۆلوجیا و فرە چەشنەکردنی ئابووری لە جیاتی ئاڕاستەکردنیان بۆ مەبەستی پرچەککردن، کە ئەمەش دەبێتە هۆی زیادبوونی خەرجییەکانی سەربازی.

وشە کلیلییەکان: خەرجیەکانی سەربازی، بەرهەمی هەمووکی ناوخۆیی، ئاسایشی نەتەوەیی.

گۆڤاری زانکۆی هەڵەبجە:گۆڤارێکی زانستی ئەکادیمیە زانکۆی هەڵەبجە دەری دەکات	
DOI Link	http://doi.org/10.32410/huj-10491
ڕێکەوتەکان	ڕێکەوتی وەرگرتن: ٢٠٢٢/١٢/١٦ | ڕێکەوتی پەسەندکردن: ٢٠٢٣/٣/٢ | ڕێکەوتی بڵاوکردنەوە: ٢٠٢٣/١٢/٣١
ئیمەیلی توێژەر	farsatmohammad86@gmail.com
مافی چاپ و بڵاوکردنەوە	©٢٠٢٣ فرست محمد عبدالله،أ.د.محمد سلمان محمد، گەیشتن بەم توێژینەوەیە کراوەیە لەژێر ڕەزامەندی CCBY-NC_ND 4.0

المستخلص:

يشكل الإنفاق العسكري العراقي معدلات مرتفعة مقارنة إلى الناتج المحلي الإجمالي يهدف هذا البحث الى وصف وتحليل أسباب وتطور الانفاق العسكري في العراق خلال المدة الدراسة (١٩٩٠- ٢٠٢٠). ومن اهم استنتاجات البحث: إن الإقتصاد العراقي طوق بأزمات وخيمة بسبب توجيه الموارد المالية للنفقات العسكرية وإهمال الأنشطة الاقتصادية المدنية والتنمية الاقتصادية. وشهد الانفاق العسكري إرتفاعاً مستمراً بعد عام ٢٠٠٣ وذلك بسبب تدهور الوضع الأمني ودخول الإرهاب إلى العراق، بينما تشير اهم التوصيات الى: ضرورة توجيه النفقات العسكرية الى الأنشطة الاقتصادية المدنية الأكثر انتاجية، وذلك من خلال إنشاء المصانع العسكرية، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة لربط القطاع العسكري بالقطاع المدني، والعمل على استغلال العوائد النفطية من أجل تطور وتنويع الاقتصاد، بدلاً من توجيهها نحو التسلح، والتي تؤدي إلى زيادة النفقات العسكرية.

الكلمات المفتاحية: الانفاق العسكري، المجمع الصناعي العسكري، القوات المسلحة، الناتج المحلي الإجمالي، الأمن القومي.

Abstract:

The Iraqi military expenditures constitutes a huge figure compared to the gross domestic product. This study aims to describe and analyze the development of military spending in Iraq and its causes during the study period. The most important result of the research: The Iraqi economy has been surrounded by severe crises due to directing financial resources to military expenditures and neglecting civil economic activities and development. After the collapse of the previous regime the military expenditures continue to grow due the instability and the growing terrorist risks in the region and inside Iraq. While the most important recommendation is: the need to direct military expenditures towards the most civilian economic activities productivity, and to best exploiting oil revenues in order to improve the economy, technological progress and economic diversification, instead of the tendency to armament, which leads to increased military expenditures.

Key words: military spending, gross domestic product, national security.

المقدمة

يعتبر الانفاق العسكري من القضايا المهمة للاقتصاد الدولي، وذلك لان البلدان تحتاج الى مستوى معين من الامن والاستقرار ضد التهديدات الداخلية والخارجية، ولكن اي استخدام لهذه الموارد قد يكلف ما يسمى بتكلفة الفرصة والذي بدوره يمنع الاموال وما يتعلق بها من ان يتم استبدالها باغراض قد يزيد معدلها بشكل مباشر عن معدل النمو. بدأ الانفاق العسكري في العراق بالأرتفاع بعد تسلم حزب البعث السلطة في عام ١٩٦٨ بسبب سياساته الخاطئة تجاه الشعب ومكوناته لاسيما سياساته العنصرية المستمرة والمتكررة تجاه القومية الكوردية وتجاه انتفاضة الشعب العراقي خاصة في الجنوب.

وبعد الطفرة التي شهدتها أسعار النفط خلال عقد السبعينات، حدثت تغييرات أساسية في هيكل إيرادات العراق بحيث إرتفعت العوائد النفطية من (٧٨٨) مليون دولار في عام (١٩٧٠) إلى (٢٦٢٩٦) مليون دولار في سنة (١٩٨٠)، أي انها نمت بنسبة (٤٢٪) خلال تلك المدة ، وكان بالإمكان استغلال تلك الإيرادات من أجل التنمية الاقتصادية وتحسين الاقتصاد العراقي وبالتالي العودة بالمنفعة والخير على الشعب العراقي، ولكن السياسات الخاطئة و المستندة إلى التسلح و منطق القوة ادت إلى زيادة النفقات العسكرية والتي كانت بطبيعتها نفقات إستهلاكية وغير منتجة.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في إستمرار أنظمة الحكم في العراق على الاستمرار في التسلح، إذ لا يزال الانفاق العسكري يحتل المرتبة الاولى في اهتماماته بالإضافة الى الاثار التي يتركها على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

اهمية البحث: تتجلى اهمية البحث في التعرف على حجم الإنفاق العسكري والتسلح ومحدداته في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٠).

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية اساسية مفادها: ان الحروب والنزاعات الداخلية وتدهور الوضع الامني ودخول الارهاب الى العراق تعتبر الاسباب الرئيسة لزيادة الإنفاق العسكري في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٠).

هدف البحث: يتلخص هدف البحث بالآتي:

١ - الاطلاع على الادبيات العلمية والرجوع اليها فيما يخص الإنفاق العسكري

٢ - تحليل تطور الإنفاق العسكري في العراق خلال مدة الدراسة

٣ -تحليل أسباب زيادة الإنفاق العسكري في العراق خلال مدة الدراسة

حدود البحث:

١ - الحدود الزمانية: تتحدد بالمدة (١٩٩٠ - ٢٠٢٠).

٢ - الحدود المكانية: تتحدد بالحدود الجغرافية وا والأدارية للعراق.

منهج البحث: يعتمد البحث على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي بالاعتماد على اسلوب التحليل الوصفي، من اجل إيضاح المفاهيم الاساسية المتعلقة بالبحث وتحليل البيانات والمعلومات المتوفرة.

هيكل البحث: بهدف التحقق من صحة الفرضية والوصول الى هدف البحث فقد تم تقسيمه الى ثلاث مباحث وكالاتي:

المبحث الأول: الإنفاق العسكري والمجالات المستهدفة ضمنه.

المبحث الثاني: الذي خصص لتحليل تطور الإنفاق العسكري في العراق.

المبحث الثالث: والذي يتناول بتحليل أسباب زيادة الإنفاق العسكري في العراق للمدة (١٩٩٠ - ٢٠٢٠).

المبحث الاول: الأطار المفاهيمي للأنفاق العسكري

في هذا المبحث يتم البحث وبشكل مختصر في الادبيات العلمية للإنفاق العسكري، وكالاتي:

اولاً: تعريف الانفاق العسكري

يمكن تعريف الانفاق العسكري (انه إنفاق من قبل وزارة الدفاع والوزارات الاخرى على قضايا مثل تحديث وتدريب الجيش وبناء وشراء العتاد والمعدات العسكرية (غانية وريمي،٢٠١٩،٢٣٤). و يعبر معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (Stockholm International Peace Research Institute: SIPRI) عن المفهوم ذاته، ويشير الى أن الإنفاق العسكري يشمل جميع النفقات الجارية و الرأسمالية الاتية (مركز دراسات الوحدة العربية, ٢٠٠٤, ٤٤٥):

أ - القوات المسلحة.

ب - وزارة الدفاع والوكالات الحكومية الاخرى المشاركة في مشاريع الدفاع.

ت - القوات شبه العسكرية عندما يعتقد أنها مدربة و مجهزة و متاحة للعمليات العسكرية.

ث - النفقات المخصصة للأنشطة الفضائية العسكرية.

ج - الرواتب و جميع النفقات الحالية على الأفراد العسكريين و المدنيين.

ح - معاشات العسكريين المتقاعدين

خ - الخدمات الاجتماعية للموظفين في القطاع العسكري.

د - نفقات عمليات التشغيل و الصيانة.

ر - نفقات البحوث العلمية و التطوير العسكري.

ز - الانشاءات العسكرية

س - المساعدات العسكرية.

ش - نفقات شراء الذخائر و الأسلحة و المعدات العسكرية.

ومما جاء في اعلاه نستنتج أن الإنفاق العسكري عبارة عن: موازنة الدولة العامة للدفاع، اي لقضايا تجنيد العسكريين و تدريبهم، وتتمثل بالأجور والمرتبات ومعاشات التقاعد والمشتريات العسكرية من الذخائر والأسلحة والمعدات العسكرية وعمليات الصيانة ونفقات التشغيل، والإنفاق على جهود البحث والتطوير الموجهة لصالح النهوض بالقطاع العسكري، والتي كلها تعتمد على الظروف السياسية التي تمر بها الدولة.

ثانياً: محددات الإنفاق العسكري

تتناول هذه الفقرة أهم العوامل المحددة للأنفاق العسكري وكالأتي: (KUMAR,2017,650) وكالاتي:

١ - الناتج المحلي الإجمالي (الوضع الاقتصادي) والقدرة المالية للدولة: ان لمستوى الناتج المحلي الإجمالي دوراً بارزاً في تحديد الإنفاق العسكري، لأنه يفرض قيوداً على الحد الأقصى للإنفاق العسكري. حيث أن هناك علاقة طردية بين الانفاق العسكري و الناتج المحلي الاجمالي، إذ كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي للبلد زاد الإنفاق على الدفاع والمعدات العسكرية والعكس صحيح (كداوي، ١٩٩٧، ٥٧).

٢ - الموازنة العامة للدولة: توجد علاقة ايجابية بين حجم الموازنة العامة والإنفاق العسكري، فكلما زاد حجم الموازنة كلما زاد الإنفاق العسكري والعكس صحيح. ولهذا فان الموازنة العامة هي احدى العوامل الأساسية في تحديد حجم الإنفاق العسكري خاصة في الدول النامية.

٣ - الاجراءات البيروقراطية في التخصيصات و المصروفات العسكرية: البيروقراطية هي واحدة من أنواع التنظيم السائدة بشكل متزايد في المجتمع الحديث خاصة في المجتمع الصناعي بهدف رفع الكفاية ومستوى الانتاجية في الوحدات الانتاجية العامة للدولة (بدر والصباغ، ٢٠٢٠، ١٢). ولهذا فان للبيروقراطية دور كبير في تحديد حجم الإنفاق العسكري ورفع المستوى الإنتاجي والفني في القطاع الصناعي خاصة الصناعة المتعلقة بالنشاط العسكري.

٤ - سياسة الحكومة في مجال التصنيع العسكري: يعتبر المجمع الصناعي العسكري شبكة من الأفراد والمؤسسات العاملة في انتاج الأسلحة والتقنيات العسكرية. عادة ما يحاول المجمع الصناعي العسكري في بلد ما حشد الدعم السياسي للإنفاق العسكري المستمر أو المتزايد من قِبل الحكومة الوطنية, ولهذا السبب فإن سياسة الحكومة بشأن المنتجات العسكرية من العوامل المهمة التي تحدد الإنفاق العسكري(راشيل وبر: https://www.britannica.com/topic/military-industrial-complex).

٥ - العضوية في التحالفات و الإتفاقات العسكرية: ان للعضوية في التحالفات والاتفاقيات العسكرية دوراً محدداً للإنفاق العسكري، مثلاً العضوية في حلف شمال الاطلسي (الناتو) وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. إذ تقوم الدول الملتزمة ببناء التحالفات الاستراتيجية والسياسية العالمية بتوفير وتزويد التسهيلات للقواعد العسكرية الأجنبية والإعتماد على القوى الكبرى والتحالفات لتلبية احتياجاتها من الآليات والمعدات العسكرية وتدريب قواتها المسلحة (عصفور، ١٩٩٢، ١٢).

٦ - الإرهاب أو الحاجة إلى الأمن: يتم بناء الجيوش في الدول النامية ليس خوفاً من التدخل الخارجي، بل لحماية الأمن الداخلي من الصراع و المعارضة الداخلية، خاصة وأن هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم وجود مثل هذه الصراعات في هذه الدول، منها (عصفور، ١٩٩٢، ١٠):

أ - تدني مستويات الدخل القومي و الفردي في الدول النامية.

ب - سوء توزيع الدخل والثروة والتفاوت الطبقي في تلك البلدان لذلك، ولكي تبقى هذه الطبقة الحاكمة في السلطة عليها زيادة المخصصات العسكرية.

٧ - الإستراتيجية العسكرية للدولة: تلعب الإستراتيجية العسكرية دوراً مهماً و بارزاً في التأثير على مستويات و معدلات الإنفاق العسكري، فإذا كان لدى الحكومة استراتيجية لتحديث ترسانتها من الأسلحة على المدى القصير أو الطويل، فإنها ستؤثر على معدل الإنفاق العسكري (كاهي، ٢٠١٨، ١٤).

ثالثاً: الأثار الأقتصادية للأنفاق العسكري

للأنفاق العسكري آثار سلبية وإيجابية على الأقتصاد ، يمكن إيجازها كالأتي:

أ - الاثار السلبية للإنفاق العسكري:

ان للإنفاق العسكري (والذي يسمى أيضاً بالعبء الاقتصادي) آثار سلبية على اقتصاديات الدول بشكل عام واقتصاديات الدول النامية بشكل خاص ومن أهمها:

١ - أثر التوسع في الإنفاق العسكري في معدلات التضخم: يمكن أن يكون للإنفاق العسكري تأثيرا على المستوى العام للأسعار من خلال التغيرات في إجمالي الطلب أو إجمالي العرض. فمن جانب الطلب، فان التوسع السريع في الإنفاق العسكري يساهم في تسريع نمو الطلب الاسمي الذي سيؤثر على التضخم سلباً إذا لم يتم تعويضه من خلال رفع الضريبة أو خفض النمو النقدي، وفي هذا الصدد فأن الآثار الجانبية لزيادة الإنفاق العسكري على الطلب لا تختلف عن اثار النفقات الحكومية الأخرى عليه.اما من جانب العرض، فالتوسع في الإنفاق العسكري من المرجح أن يؤدي إلى ارتفاع التضخم إذا واجه عدم مرونة في العرض، أو قيود على السعة في الصناعة الدفاعية ذات قاعدة ضيّقة(Nourzad,1987,58).

٢ - أثر التوسع في الإنفاق العسكري على معدلات الإستثمار: للإنفاق العسكري تأثير سلبي على النمو الاقتصادي لأن الموارد الاقتصادية التي تستخدمها المؤسسات العسكرية يمكن استخدامها لمشاريع استثمارية أكثر إنتاجية تحفز النمو الاقتصادي. بالإضافة الى ذلك، أدى شراء السلع المنتجة محلياً أو السلع و المعدات المستوردة من قبل القطاع العسكري باستخدام العملة الصعبة إلى تقليل الموارد المستخدمة في شراء السلع و المعدات اللازمة لزيادة حجم الاستثمارات، مما أدى إلى انخفاض نمو الإنتاج المدني(عبدالرحمن،١٩٨٣،٢٦٩).

و بالنظر إلى الموارد المحدودة المتاحة، ستكون هناك منافسة بين الإنفاق العسكري و الموارد الموجهة للإستثمار المدني، إذ تؤدي هذه المنافسة الى خلق بيئة تستبعد الإستثمار، ويكون لها تأثيراً سلبياً لأن القوات المسلحة تعتمد بشكل كبير على التصنيع العسكري لتلبية الاحتياجات من المعدات و المستلزمات العسكرية، و كل هذا يتطلب تخصيص المزيد من الموارد للصناعة العسكرية. و تعتمد معظم البلدان في تمويل الإنفاق العسكري على مجموعة متنوعة من الخيارات بما في ذلك تخصيص البنود الخاصة بالإنفاق العسكري في الموازنات العامة، وعن طريق زيادة الضرائب مما يؤدي بدوره إلى إرتفاع أسعار الفائدة و إنخفاض معدلات الإستثمار (كداوي، ١٩٩٧، ٦٣-٦٥).

٣ - اثر التوسع في الإنفاق العسكري على الإدخار و الإستهلاك: زيادة الانفاق العسكري من خلال الموازنة العامة و تأثير الإستبدال القسري على بنود الاقتصاد الكلي ستؤدي الى تقليل الادخارات الحكومية و بالتالي الادخارات القومية من جهة، و من جهة اخرى زيادة حجم الموازنة العامة ستؤدي الى انخفاض حجم الإستهلاك بسبب زيادة مستوى الضرائب لتمويل عجز الموازنة (بيضايي،٢٠٠١،٥٩). و لهذا فإن التوسع في الإنفاق العسكري يؤثر سلباً على كل من الإستهلاك و الإدخار، سواء من خلال الضرائب أو الاقتراض، أو من خلال عجز الموازنة أو إنخفاض الإنفاق الحكومي.

٤ - اثر التوسع في الإنفاق العسكري في رأس المال البشري: للإنفاق العسكري تأثير سلبي على رأس المال البشري خاصة في الصناعة العسكرية، فالصناعة العسكرية عادة ما يتم استخدامها فقط في القطاع العسكري على عكس الصناعة المدنية التي تسمح لهذه المنتجات

بالتدفق بين مختلف القطاعات العسكرية و المدنية، وان الخبرة المكتسبة في المراكز العسكرية هي فقط في المجال العسكري بعيداً عن القطاع المدني باستثناء جوانب ضعيفة جداً، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الإعداد و تدريب الأفراد، و الذي يقتصر على الجوانب العسكرية فقط (زيادة،٢٠١٤،٤٥).

ب - الآثار الإيجابية للإنفاق العسكري:

بالإضافة الى الآثار السلبية للإنفاق العسكري، يمكن القول أن لهذه النفقات ايضاً العديد من الآثار الإيجابية. كما ان نتائج العديد من الدراسات في هذا الصدد تشير الى الاثار الإيجابية للإنفاق العسكري خاصة في البلدان المتقدمة، وتتمثل اهم هذه الاثار الإيجابية في الآتي:

١ - خلق الطلب الفعال: ويتم ذلك من خلال الوظائف الجديدة التي يخلقها هذا الإنفاق، مما يؤدي الى زيادة الدخول، ومن ثم زيادة القوة الشرائية، وهو ينعكس إيجاباً في تحسين استخدام الموارد المعطلة المادية والبشرية في الاقتصاد (العدواني،٢٠٢١،٦٤).

٢ - زيادة معدل الاستثمارات العام: يمكن للإنفاق العسكري المساهمة في زيادة معدلات الاستثمار العام عن طريق بناء الطرق والمطارات والسكك الحديدية والسدود، والمشاركة في إنشاء المشاريع الصحية والتعليمية مثل بناء المستشفيات والمدارس، ومشاركتها ايضاً في اقامة الصناعات الغذائية، وعادة ما تنفذ هذه الاستثمارات في البداية للأغراض العسكرية لكن يمكن للقطاع المدني استخدامها ايضاً في اي وقت (فضل الله، ٢٠١٧، ٩٧).

٣ - المساهمة في زيادة الدخل و الإنتاجية: يذهب جزء من الإنفاق العسكري في العديد من البلدان الى أنشطة البحث والتطوير التي تؤدي لاحقاً الى ابتكارات يمكن تطبيقها في القطاع المدني، وبالتالي زيادة الدخل والأنتاج (خازن، ٢٠١٦، ٢٧).

٤ - المساهمة في التطوير التكنولوجي: بعدّ التطور الصناعي والتقني المعاصر نتيجة الأبحاث والاختراعات العسكرية في الماضي مثل الانترنت والتكنولوجيا المعلوماتية والليزر... إلخ، التي تم استخدامها لأول مرة في الحروب العالمية خاصة في الحرب العالمية الثانية واستخدمت لاحقاً في القطاع المدني (اميرى، ٢٠١٧، ٣٧).

٥ - تخفيض معدل البطالة: تلعب الصناعات الدفاعية دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية من خلال اقامة الصناعات و المشروعات الانتاجية الجديدة والتي بدورها تؤدي الى ايجاد فرص عمل جديدة في المجتمع ، ولهذا السبب فان المؤسسات العسكرية لها دور بارز في امتصاص البطالة (مدرس واخرون، ٢٠١٧، ٢٠٩).

المبحث الثاني: تحليل تطور الإنفاق العسكري في العراق خلال المدة(١٩٩٠-٢٠٢٠)

إن الإقتصاد العراقي طوق بأزمات وخيمة بسبب توجيه الموارد المالية بالعملات الصعبة للنفقات العسكرية واهملت التنمية الاقتصادية والأنشطة الاقتصادية المدنية، و لهذا يوصف الإقتصاد العراقي بالإقتصاد المأزوم لانه مر ويمر باضطرابات سياسية وامنية وارهابية والتي لها اثار سلبية على هذا الإقتصاد خاصة خلال مدة الدراسة (١٩٩٠- ٢٠٢٠) التي يمكن تقسيمها إلى مرحلتين: المرحلة الأولى (١٩٩٠-٢٠٠٣) التي جرى فيها اجتياح الكويت في سنة (١٩٩٠) و فرض العقوبات الاقتصادية، و المقاطعة الدولية على العراق بموجب قرار مجلس الأمن رقم (٦٦١)، كما ولد آثار سلبية على الاقتصاد و المجتمع العراقي، و استمرت هذه المرحلة لغاية عام (٢٠٠٣)، اما المرحلة الثانية فتتمثل بالمدة (٢٠٠٣- ٢٠٢٠) و لتي يمكن تقسيمها إلى المدد التالية (كاظم، ٢٠١٩، ٥٦):

١ - المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٦): تأسيس مؤسسة عسكرية جديدة من قبل قوات التحالف وزيادة الإنفاق العسكري والتسلح، وظهور الإرهاب واستنزاف الموارد البشرية والإقتصادية.

٢ - المدة (٢٠٠٧- ٢٠١٣): استقرار الوضع الأمني وانخفاض أسعار النفط عالمياً بسبب الازمة المالية العالمية عام (٢٠٠٨).

٣ - المدة (٢٠١٤- ٢٠٢٠): انخفاض أسعار النفط وسيطرة المنظمة الإرهابية (داعش) على جزء كبير من العراق مما عمل على مضاعفة النفقات العسكرية والتسلح. ويتم البحث في هاتين المرحلتين على النحو الآتي:

اولاً: تحليل تطور الإنفاق العسكري في العراق للمدة (١٩٩٠ - ٢٠٠٣):

كما ذكر سابقاً فان الدولة العراقية قد واجهت خلال هذه المدة مشاكل عديدة، الأمر الذي ولد آثار سلبية عميقة في الاقتصاد العراقي التي استمرت إلى عام (٢٠٠٣). ويوضح الجدول رقم (١) الإنفاق العسكري العراقي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٣).

جدول (١) الإنفاق العسكري العراقي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٣) (مليون دينار)

السنة	الإنفاق العسكري	الناتج المحلي الإجمالي	حجم الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي ٪	نسبة النمو السنوي لحجم الإنفاق العسكري الى الناتج المحلي الإجمالي ٪
1990	4311	55926.5	7.7	
1991	5191	42451.6	24.35	216.23
1992	5466	115108.4	9.62	-60.49
1993	9954	321646.9	7.1	-26.19
1994	27690	1658325.8	3.9	-45.07
1995	90503	6695482.9	4.1	5.12
1996	99645	6500924.6	3.1	-24.39
1997	110763	15093144	3.4	9.67
1998	198717	17125847.5	4.3	26.47
1999	299808	34464012.6	4.5	4.65
2000	370839	50213699.9	4.6	2.22
2001	577704	41314568.5	1.4	-69.56
2002	718230	41022927.4	1.8	28.57
2003	387383	29585788.6	1.3	-27.77

الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى:

-البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، على الرابط:

https://databank.albankaldawli.org/reports.aspx?source=٢&country=IRQ

حسب ما جاء في الجدول رقم (١) فان الإنفاق العسكري العراقي شهد تغيرات واضحة خلال هذه المدة، إذ كان يبلغ (٤٣١١) مليون دينار او ما يعادل (٧,٧٪) من الناتج المحلي الاجمالي في سنة (١٩٩٠)، ارتفع بعد سنوات قليلة إلى نحو (٢٧٦٩٠) مليون دينار او ما يعادل (٣,٩٪) من الناتج المحلي الاجمالي في عام (١٩٩٤). و نلاحظ تطوراً ملحوظاً لهذا الإنفاق في عام (١٩٩٥) إذ كان يبلغ (٩٠٥٠٣) مليون دينار او ما يعادل (٤,١٪) من الناتج المحلي الاجمالي لتلك السنة، و هو العام الذي صدر فيه قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (٩٨٦) في أبريل

(١٩٩٥) والمعروف بقرار (برنامج النفط مقابل الغذاء) و الذي كان حلاً موقتاً لتوفير الغذاء و الدواء اللازمين فضلاً عن نشر الديمقراطية ونبذ الحروب الطائفية بين مكونات الشعب العراقي (انترنت، www.un.org/Depts/oip-Oil-for-Food-Programme-١٩٩٥). واستمرت وتيرة الإنفاق العسكري العراقي بالتسارع لتصل إلى (٧١٨٢٣٠) مليون دينار عام (٢٠٠٢) او ما يعادل (١,٨٪) من الناتج المحلي الاجمالي، كما يلاحظ انخفاضه في عام (٢٠٠٣) بشكل كبير ليصل حجمه الى (٣٨٧٣٨٣) مليون دينار او ما يعادل (١,٣٪) من الناتج المحلي الاجمالي، وهو العام الذي سقط فيه النظام في (٩ نيسان من عام ٢٠٠٣). نستنتج مما سبق ان فرض العقوبات الاقتصادية الدولية على العراق والحظر الجوي على المناطق الكوردية (اقليم كوردستان) وجنوب العراق لم تكن عاملاً لتخفيض الإنفاق العسكري، بل ادت هذه الأسباب إلى تطور الإنفاق العسكري بشكل ملحوظ في هذه المدة.

ثانياً: تحليل تطور الإنفاق العسكري في عراق للمدة (٢٠٠٤ -٢٠٢٠):

بعد سقوط النظام السابق في (٩ نيسان من عام ٢٠٠٣) وحل الجيش و الأجهزة الأمنية العراقية بقرار الحاكم المدني للعراق بول بريمر، الامر الذي عمل على تدهور الوضع الأمني، ودخول الإرهاب، وزيادة العمليات الإرهابية، وانتشار الفوضى في العراق، ولهذا قرروا بإعادة تشكيل المؤسسات الأمنية والعسكرية الجديدة لمكافحة الإرهاب واعادة الاستقرار الأمني للعراق، و هذا الأمر ادى مرة اخرى إلى زيادة الإنفاق العسكري خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، كما يبينه الجدول رقم (٢).

جدول (٢) الإنفاق العسكري العراقي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) (مليون دينار)

السنة	الإنفاق العسكري	الناتج المحلي الإجمالي	حجم الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي ٪	نسبة النمو السنوي لحجم الإنفاق العسكري الى الناتج المحلي الإجمالي ٪
2004	905001	.753235358	1.7	30.76
2005	1647152	.673533598	2.2	29.41
2006	1816171	.895587954	1.9	-13.63
2007	2496610	.4111455813	2.2	15.78
2008	3721518	1.615702606	2.4	9.09
2009	3788653	218713064	2.9	20.83
2010	4391950	616206456	2.7	-6.89
2011	4998523	217327107	2.3	-14.81
2012	4830284	254225490.7	1.9	-17.39
2013	9083106	273587529.2	3.3	73.68
2014	7859401	266420384.5	2.9	-12.12
2015	10584932	20787619.8	50.9	1655.17
2016	7339314	196536350.8	3.7	-92.73
2017	8078000	225995176.1	3.6	-2.70
2018	7049000	268918009	2.6	-27.77
2019	9006000	277884009	3.2	23.07
2020	10173200	198774003	5.1	59.37

الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى:

١ - البنك الدولي، https://databank.albankaldawli.org/reports.aspx?source=2&country=IRQ

٢ - أطلس بيانات العالم، إحصائيات دولية و إقليمية و بيانات قومية و خرائط و تصنيفات https://ar.knoema.com/atlas/topics/national-Defense

يلاحظ من الجدول رقم (٢) أن حجم الإنفاق العسكري في العراق ارتفع بشكل مستمر خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، ويمكن ارجاع أسباب هذه الزيادة إلى تدهور الوضع الأمني ودخول الإرهاب إلى العراق و أو مع إعادة تشكيل الجيش (في ٢٣ أيار من عام ٢٠٠٣)، والذي تشكل من (١٧) فرقة عسكرية فضلاً عن القوات الجوية والبحرية (هلال، ٢٠١٥، ٦). إذ بلغ الإنفاق العسكري (٩٠٥٠٠١) مليون دينار في عام (٢٠٠٤) او ما يعادل (١,٧٪) من الناتج المحلي الإجمالي لتلك السنة، و إرتفع بعدها إلى (١٦٤٧١٥٢) مليون دينار عام (٢٠٠٥) اي ما يعادل (٢,٢٪) من الناتج المحلي الإجمالي، ليصل إلى (٤٣٩١٩٥٠) مليون دينار او ما يعادل (٢,٧٪) من الناتج المحلي الإجمالي في عام (٢٠١٠)، وتعود هذه الزيادة إلى تدهور الوضع الأمني وزيادة خطر المنظمات الإرهابية إلى داخل العراق، وبدأت وتيرة الإنفاق العسكري العراقي بالتسارع ليصل حجمه إلى (٤٨٣٠٢٨٤) مليون دينار او ما يعادل (١,٩٪) من الناتج المحلي الإجمالي في عام (٢٠١٢)، وذلك بسبب تعزيز الإستقرار وبناء القدرات الأمنية والعسكرية ونقل الملف الأمني والعسكري من القوات الامريكية إلى القوات العراقية (هلال، ٢٠١٥، ٥). ومن ثم تزايد بشكل ملحوظ ليبلغ (١٠٥٨٤٩٣٢) مليون دينار او ما يعادل (٥٠,٩٪) من الناتج المحلي الإجمالي في تلك السنة، حتى وصل إلى (١٠١٧٣٢٠٠) مليون دينار او ما يعادل (٥,١٪) من الناتج المحلي الإجمالي في عام (٢٠٢٠).

المبحث الثالث: تحليل أسباب زيادة الإنفاق العسكري في العراق خلال المدة(١٩٩٠-٢٠٢٠)

تتعدد أسباب إرتفاع حجم الإنفاق العسكري في العراق خلال مدة البحث (١٩٩٠-٢٠٢٠) منها الاقتصادي ومنها غير الاقتصادي، الا انه سيتم التركيز على هذه الأسباب بخاصة خلال مدة البحث و كالاتي:

١ - الأسباب الاقتصادية: كان ارتفاع الاسعار العالمية للنفط و ازدياد العوائد النفطية في السبعينات فرصة ذهبية للعراق لكي يستغل تلك العوائد من أجل تحسين الاقتصاد و التقدم التكنولوجي و التنويع الاقتصادي، والتي يصعب تعويضها مرة اخرى، و لكن على عكس ذلك اصبحت سبباً في توجهه إلى التسلح، مما أدى إلى زيادة نفقات تكاليف الدفاع و التي شكلت عبئاً على الموازنات العامة للدولة، و على الرغم من تراجع استيرادات الأسلحة في فترة (١٩٩٠- ٢٠٠٣)، التي كانت فترة العقوبات الاقتصادية والعسكرية على العراق من قبل الأمم المتحدة، الا انها استمرت بمستويات عالية لغاية (٢٠٢٠) كما يبينها شكل رقم(١).

شكل (١) استيرادات العراق من الأسلحة للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)

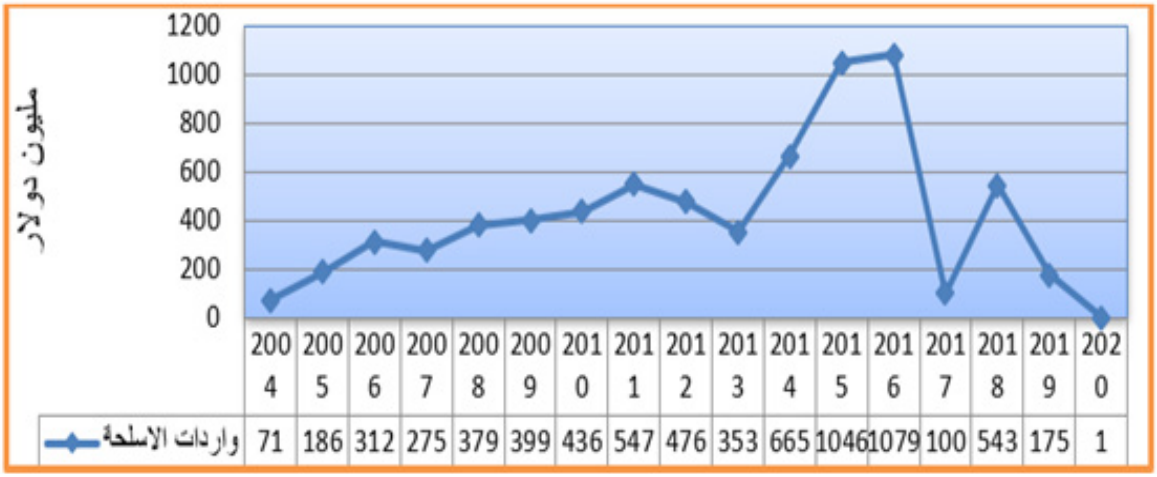

الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى:

- أطلس بيانات العالم، إحصائيات دولية و إقليمية و بيانات قومية و خرائط و تصنيفات
https://ar.knoema.com/atlas/topics/national-Defense

يلاحظ من الشكل رقم (١) أن حجم استيرادات الأسلحة قد ارتفع بشكل مستمر خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، ويمكن ارجاع أسباب هذه الزيادة إلى إعادة تشكيل المؤسسات الأمنية والعسكرية الجديدة وتدهور الوضع الأمني ودخول الإرهاب إلى العراق. وقد تزايد بشكل ملحوظ منذ عام (٢٠٠٤) عند ما كان يبلغ (٧١) مليون دولار حتى وصل إلى (٣٧٩) مليون دولار عام (٢٠٠٨). كما نلاحظ فأن استيرادات الأسلحة قد ارتفعت إلى (٤٧٦) مليون دولار عام (٢٠١٢)، ثم قفزت إلى (١٠٧٩) مليون دولار في عام (٢٠١٦)، وعلى الرغم عن تراجع تلك الاستيرادات بعد عام (٢٠١٦)، الا انها استمرت بمستويات عالية لغاية (٢٠٢٠).

٢ - الحروب والنزاعات الداخلية والاقليمية:

ان للحروب والنزاعات الداخلية منها والاقليمية والدولية دوراً كبيراً في زيادة الإنفاق العسكري، بحيث أصبحت حافزاً ودافعاً للتسلح واستيراد الأسلحة، مما يعني الدخول إلى مرحلة سباق التسلح وشراء المعدات العسكرية والأسلحة المتطورة، لذلك فإنها أصبحت عاملاً أساسياً في إعادة تخصيص وتوزيع الموارد بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، بحيث أصبحت المؤسسات العسكرية في العراق تستحوذ على جزء كبير من الإنفاق العام على حساب القطاعات الأخرى، كما يبينها الشكل رقم (٢).

شكل (٢) الإنفاق العسكري العراقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

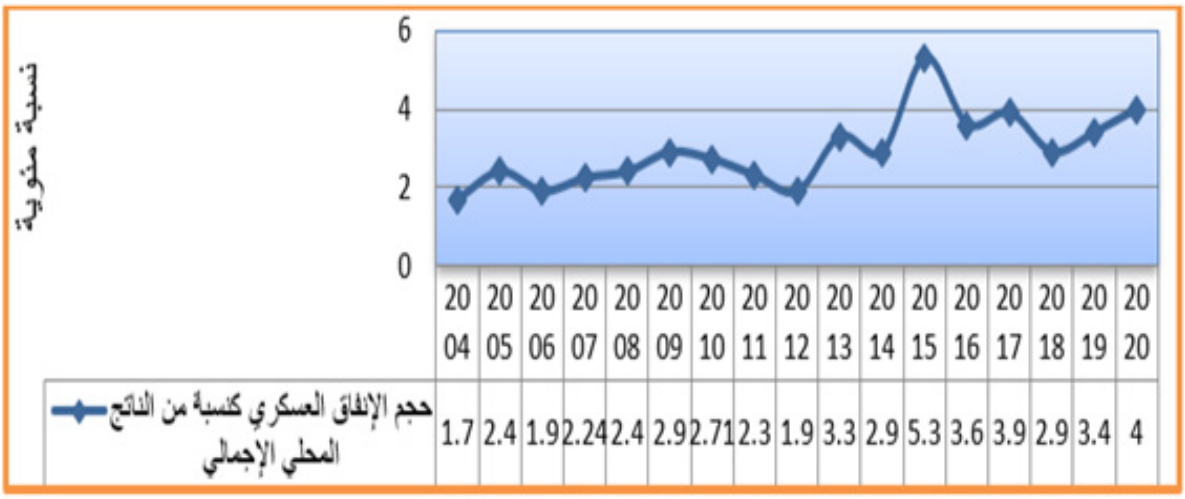

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على جداول رقم (٢).

كما يلاحظ من الجدول (٢) والشكل (٢)، ان الإنفاق العسكري قد ارتفع من (٩٠٥٠٠١) مليون دينار او ما يعادل (١,٧٪) من الناتج المحلي الإجمالي عام (٢٠٠٤) إلى (١٠٥٨٤٩٣٢) مليون دينار او ما يعادل (٥,٣٪) من الناتج المحلي الإجمالي في عام (٢٠١٥). وذلك بسبب النزاعات الداخلية والاقليمية، وفي حالة الإستمرار على هذا الاتجاه فمن المتوقع ان يلتحق العراق قريباً بمجموعة الدول ذات النفقات العسكرية المرتفعة (حسين، ٢٠١٨، ٣٦).

٣ - المخاطر الإرهابية:

تبين الأبحاث العلمية في هذا المجال ان هناك علاقة إيجابية بين الإنفاق العسكري والإرهاب، إذ كلما تزايدت اعداد ونشاطات المنظمات الإرهابية في دولة معينة كلما عجلت على تزايد الإنفاق العسكري فيها (Asongu, & Amankwah,2016,6). يبدو ان زيادة المخاطر الارهابية في العراق بعد تغيير النظام السياسي عام (٢٠٠٣)، وكذلك سيطرة تنظيم داعش الارهابي على مساحة شاسعة من الاراضي العراقية خاصة الشمال الغربي منها (نينوى، الأنبار، صلاح الدين) في عام (٢٠١٤) (حسين، ٢٠١٨، ١٢١)، أجبرت العراق الى رصد وتخصيص مبالغ كبيرة لتمويل متطلبات مواجهة العنف والأرهاب وإعادت بشط وسيطرة الدولة على المناطق التي خرجت عن سيطرتها، ولهذا ارتفع في حجم هذا الانفاق. وحسب التقارير الدولية فقد احتل العراق المرتبة الأولى للدول التي تعاني من مشكلة الإرهاب خلال المدة

(٢٠٠٤ -٢٠١٧)، (GLOBAL TERRORISM INDEX,2020,20). وبتحليل بيانات الجدول رقم (٣) يتضح ان تأثير الإرهاب على الاقتصاد العراقي ارتفع بعد عام (٢٠٠٣) بنسبة عالية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ متوسط السنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٨) نسبة (١٦,٥٢٪) وتمثل هذه المدة بداية زيادة المخاطر الإرهابية في العراق بعد عام (٢٠٠٣)، كما بلغ متوسط السنوات (٢٠٠٩-٢٠١٣) نسبة (١٠,٥٤٪). كما يلاحظ انه وبسبب تطور الوضع (القدرات) الأمني والعسكري للعراق وتقليل العمليات الإرهابية خلال هذه الفترة ان انخفضت نسبة تأثير الإرهاب على الناتج المحلي الإجمالي، ولكن يمثل متوسط السنوات (٢٠١٤-٢٠١٧) نسبة (١٩,٩٥٪) وهذه النسبة عالية بسبب سيطرة تنظيم داعش الارهابي على مساحة شاسعة من الاراضي العراقية ومنها السيطرة على مدينة الموصل (محافظة نينوى).

جدول (٣) تأثير الإرهاب على الاقتصاد العراقي والناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٧)

السنة	تاثير الإرهاب على الناتج المحلي الإجمالي	السنة	تاثير الإرهاب على الناتج المحلي الإجمالي
2000	0.1	2009	10.8
2001	0.1	2010	8.2
2002	0.1	2011	7.2
2003	4.4	2012	8.4
2004	12.4	2013	18.1
2005	15.0	2014	27.2
2006	19.7	2015	18.0
2007	25.1	2016	23.6
2008	10.4	2017	11.0
متوسط المدة (2004-2008)		٪16.52	
متوسط المدة (2009-2013)		٪15.54	
متوسط المدة(2014-2017)		٪19.95	
مطوسط المدة ككل(2004-2017)		٪12.21	

المصدر: Bardwell, Harrison & Iqbal, Mohib(2021),The Economic Impact of Terrorism from 2000 to 2018, Journal of Peace Economic, Peace Science and Public Policy, volume 27, issue 2,250.

من اعلاه نستنتج أنه بعد تغيير النظام السياسي في العراق عام (٢٠٠٣) ان الإنفاق العسكري العراقي عاد للإرتفاع وبشكل مستمر وذلك بسبب تدهور الوضع الأمني ودخول الإرهاب إلى العراق، لاسيما إبان ثورات الربيع العربي بعد عام (٢٠١١)، ولهذا فأن تنامي المخاطر الإرهابية في المنطقة وداخل العراق يعد عاملاً دافعاً للتوسع في الإنفاق العسكري في العراق.

٤ - زيادة حجم القوات المسلحة و المؤسسات العسكرية:

ادى التطور والتوسع في حجم القوات المسلحة المختلفة والمؤسسات العسكرية في العراق بسبب الحروب المتتالية خلال العقود الثلاث

المنصرمة، و المخاطر الإرهابية لاسيما بعد تغيير النظام السياسي في عام (٢٠٠٣) إلى زيادة حجم الموازنة العسكرية في مختلف النواحي و المجالات مثل الأجور و الرواتب و الإنفاق على المشاريع و القواعد العسكرية و زيادة النفقات على القوات شبه العسكرية، مما كان لها اكبر الأثر في زيادة حجم الإنفاق العسكري. إذا يوضح الشكل رقم (٣) تعداد القوات المسلحة العراقية خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٨).

شكل (٣) تعداد القوات المسلحة العراقية خلال المدة: ١٩٩٠-٢٠١٨ (الف شخص)

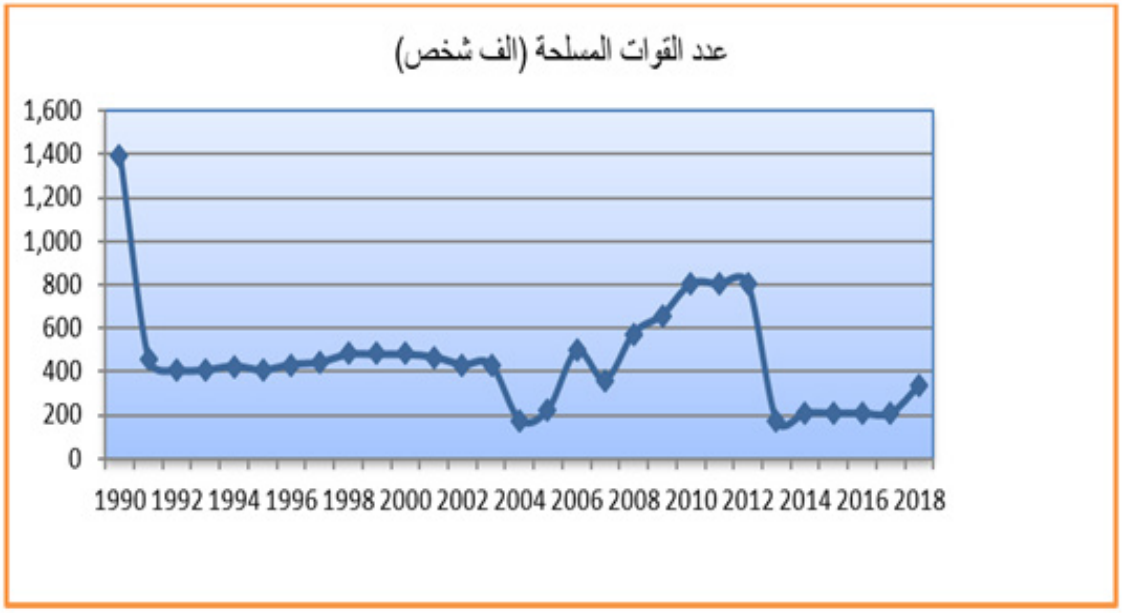

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على: أطلس بيانات العالم، إحصائيات دولية وإقليمية وبيانات قومية وخرائط وتصنيفات https://ar.knoema.com/atlas/topics/national-Defense

الاستنتاجات والمقترحات:

أولاً: الاستنتاجات: من خلال البحث فقد توصل الباحث الى عدد من الاستنتاجات وهي كالآتي:

١ - تدهور الوضع الأمني بعد تغيير النظام السياسي في عام (٢٠٠٣) يعد عاملاً دافعاً للتوسع بالإنفاق العسكري في العراق.

٢ - على الرغم من ان العراق دولة غنية بالنفط ولديها صناعة عسكرية، الا انه في ذات الوقت فقير بصناعة الأسلحة، ولهذا السبب فانه اعتمد على الخارج لشراء الأسلحة.

٣ - الحروب والنزاعات الداخلية والاقليمية وسباق التسلح تصبح عاملاً أساسياً في زيادة الإنفاق العسكري.

٤ - لجأت الدولة العراقية لمواجهة ومكافحة الارهاب الى الاهتمام بالجانب العسكري واهملت الجوانب الأخرى، ولهذا ارتفع الإنفاق العسكري العراقي.

٥ - ادى التطور والتوسع في حجم القوات المسلحة المختلفة والمؤسسات العسكرية في العراق إلى زيادة حجم الموازنة العسكرية في مختلف النواحي والمجالات مثل الأجور والرواتب والإنفاق على المشاريع والقواعد العسكرية وزيادة النفقات على القوات شبه العسكرية، مما كان لها اكبر الأثر في زيادة حجم الإنفاق العسكري.

ثانياً : المقترحات:

١- ضرورة توجيه النفقات العسكرية الى الأنشطة المدنية الاكثر انتاجية، وذلك من خلال إنشاء المصانع العسكرية، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة لربط القطاع العسكري بالقطاع المدني، ويجب على الجهات المعنية وأصحاب القرار في العراق الفدرالي المحاولة الجدية والصادقةلتحقيق تحقيق السلام وحفظ الامن القومي لبناء قاعدة اقتصادية متينة من خلال اتخاذ قرارات رشيدة وسليمة، لأن تجنب الافكار المتخلفة الطائفية والعصبية عوامل هامة في ثبات الأمن والسلام وخفض النفقات العسكرية في البلد.

٢ - العمل على استغلال العوائد النفطية من أجل تحسين الاقتصاد والتقدم التكنولوجي والتنويع الاقتصادي مع محاولة تقليل وترشيد المبالغ الموجهة الى الجانب العسكري قدر الامكان توجيهها إلى التسلح والتي تؤدي إلى زيادة النفقات العسكرية.

٣ - توجيه جزء من الإنفاق العسكري الى أنشطة البحث والتطوير التي تؤدي لاحقاً الى ابتكارات يمكن تطبيقها في القطاع المدني.

قائمة المصادر

المصادر باللغة العربية

١ - حسين، بيداء رزاق (٢٠١٨)، الاثار الاقتصادية للنزاعات المسلحة في الدول العربية، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العدد: ١٢.

٢ - خازن، علي(٢٠١٦)، تأثير الانفاق العسكري على التنمية دراسة حالة الجزائر (١٩٩٠.٢٠١٥)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسة، قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة قاصدي ورقلة، الجزائر.

٣ - الدرويش، ياسر (٢٠١٦)، كسر الارهاب: تقييم مكافحة داعش في العراق، مؤسسة فريدريش ايبرت، مؤتمر وسائل منع ومكافحة الارهاب في الشرق الاوسط وشمال افريقيا وفي الغرب.

٤ - زيادة، مي محمد احمد (٢٠١٤)، جدلية العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على اسرائيل- الدول العربية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.

٥ - العدواني، نادر مبارك مطلق فهد (٢٠٢١)، أثر الانفاق العسكري على النمو الاقتصادي في الكويت، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد الثالث، الكويت.

٦ - عصفور، حابس فؤاد يوسف (١٩٩٢)، اثر الانفاق العسكري على التنمية الاقتصادية لمجموعة من دول الطوق: الاردن، سوريا، مصر واسرائيل، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الاردن.

٧ - فضل الله، عمر والي الدين (٢٠١٧)، أثر الانفاق العسكري على بعض المتغيرات الاقتصادية، دراسة حالة السودان خلال الفترة ١٩٩٣-٢٠١٣، اطروحة دكتوراة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، قسم الاقتصاد، الخرطوم.

٨ - كاظم، علي حسين محمد (٢٠١٩)، الانفاق العسكري بين كفاءة تخصيص الموارد وكلفة الفرصة البديلة، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.

٩ - كاهي، د. مبروك (١٩٩٧)، استراتيجيات التسليح وأثرها على منظومات الدفاع الوطنية، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المجلد (١)، العدد(١)، المركز الديموقراطي العربي، برلين-المانيا.

١٠ - كداوي، طلال محمود (١٩٩٧)، الانفاق العسكري الاسرائيلي ١٩٦٥- ١٩٩٥، سلسلة اطروحات الدكتوراة، ٣١، ط ١، بيروت.

١١ - المراتي، د. توفيق صبري (٢٠٠٧)، الحروب واثارها على تدهور الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الخامس، العدد الثاني، العراق، حزيران.

١٢ - هلال، د. علي كاظم (٢٠١٥)، الانفاق العسكري وأثره في التنمية البشرية في العراق للمدة (٢٠٠٣ ـ ٢٠١٢)، مجلة الكوت للعلوم والادارة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الواسط، العدد ٢٠، العراق.

١٣ - زيني، د. محمد علي (٢٠٠٩)، الاقتصاد العراقي الواقع وتحديات المستقبل، الطبعة الثالثة، دار الملاك للفنون والآداب وللنشر.

١٤ - عبد الرحمن، صبري (١٩٨٣)، أثر الانفاق العسكري في اسرائيل على مسار النمو الاقتصادي، معهد الانماء العربي، بيروت.

١٥ - مركز دراسات الوحدة العربية (٢٠٠٤)، الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، بيروت.

١٦ - النصراوي، د. عباس (١٩٩٥)، الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل: ١٩٥٠- ٢٠١٠، تعريب د، محمد سعيد عبدالعزيز، الطبعة الاولى، دار الكنوز الادبية.

١٧ - هيفاء غانية ورياض ريمي، الانفاق العسكري ونموالاقتصادي في الجزائر: دراسة تجربية للفترة ١٩٧٣ .٢٠١٦، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد: ١٣، العدد: ٢، الجزائر، ٢٠١٩، ص: ٢٣٤.

المصادر باللغة الاجنبية

اولا: المصادر باللغة الفارسية:

١٨ - اميري، حسن (٢٠١٧)، طراحی الگوی پیش بینی فناوری های موثر دفاعی به منظور اجرای برنامه های راهبردی، فصلنامة مديريت نظامی، سال (١٧)، شماره (١)، إيران. (تصميم نموذج للتنبؤ بتقنيات الدفاع الفعالة من أجل تنفيذ الخطط الاستراتيجية، المجلة الادارة العسكرية، السنة (١٧)، العدد:١، إيران).

١٩ - بيضايي، د. سيد إبراهيم (٢٠٠١)، رابطه بين مخارج نظامي وبرخي از متغيرهاي اقتصادي در إيران ١٣٧٦ . ١٣٥١، فصلنامه علمي، پزوهشی علوم انسانی دانشگاه الزهرا (س)، سال يازدهم، شماره ٣٧ و٣٨، إيران. (العلاقة بين النفقات العسكرية وبعض المتغيرات الاقتصادية في إيران ١٩٧٢ ـ ١٩٩٧، جامعة الزهراء، المجلة العلمية الفصلية، السنة: ١٠، العدد: ٣٧ و٣٨، إيران).

٢٠ - مدرس، محمد ولی ودیگران (٢٠١٧)، نقش مجمع های نظامی - صنعتی در سیاست خارجی ایالات متحده امریکا، فصلنامه پزوهش های روابط بین الملل، دوره اول ، شماره ٢٤، ايران. (محمد ولي مدرس واخرون (٢٠١٧)، دور الصناعة العسكرية في السياسة الخارجية الامريكية، المجلة الفصلية لبحوث العلاقات الدولية، المجلد الاول، العدد ٢٤، إيران).

ثانياً: المصادر باللغة الإنكليزية:

21 - Asongu, S., & Amankwah-Amoah (2016), Military expenditure, terrorism, and capital flight: Insights from Africa. African Governance and Development Institute WP/16/018.

22 - KUMAR, Ganesh (2017), Countries military expenditures: Definitions and Determinants. Economic Affairs.

23 - Nourzad, F. A., (1987), Reexamination of the effect of rapid military spending on inflation. Quarterly Journal of Business and Economics.

24 - Bardwell, Harrison & Iqbal, Mohib(2021),The Economic Impact of Terrorism from 2000 to 2018, Journal of Peace Economic, Peace Science and Public Policy, volume 27, issue 2,250.

مواقع الانترنت:

25 - https://www.britannica.com/topic/military-industrial-complex

26 - https://www.un.org/Depts/oip-Oil-for-Food-Programme-1995

٢٧ - طلس بيانات العالم، إحصائيات دولية و إقليمية و بيانات قومية و خرائط وتصنيفات

https://ar.knoema.com/atlas/topics/national-Defense

٢٨ - لطيف، د. شاكر (٢٠١٥)، الإنفاق العسكري المحور الأساسي في استراتيجية السياسية المالية العراقية المعاصرة، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، ص: ١٨. انترنت- الرابط

www.iraqieconomists.net

٢٩ - البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، على الرابط ا:

https://databank.albankaldawli.org/reports.aspx?source=2&country=IRQ

٣٠ - الهاشمي، حميد (٢٠١٠)، عسكرة المجتمع العراقي، مركز ال الحكيم الوثائقي/ انترنت- الرابط:

http://www.alhakeem- Iraq.net

٣١- الامم المتحدة (١٩٩٠)، انترنت- الرابط:

http://www.un.org/en/ga\search/vicw-doc.asp/661(1991)

٣٢ - معهد الاقتصاد والسلم، مؤشر الإرهاب العالمي، قياس تأثير الإرهاب، ٢٠٢٠.

Institute of Economic and Peace (IEP) 2020, MEASURING THE IMPACT OF TERRORISM, GLOBAL TERRORISM INDEX 2020

٣٣ - بدر، فاطمة والصباغ، معاذ (٢٠٢٠)، أساسيات الادارة، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، دمشق. انترنت- الرابط:

https://pedia.svuonline.org/pluginfile.php/2652/mod_resource/content/7/%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9.pdf